



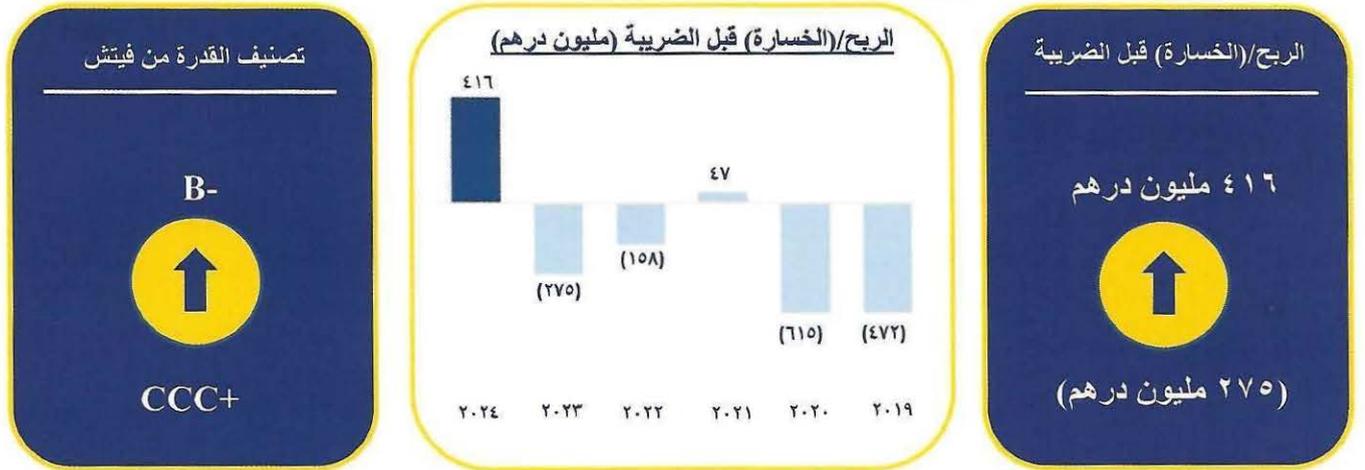
بنك الشارقة شركة مساهمة عامة

أعلن بنك الشارقة ("البنك")، اليوم عن نتائج المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. يتضمن هذا التقرير تقييم الإدارة للأداء المالي الرئيسي للبنك.

حقق بنك الشارقة أداءً قياسيًّا في ٢٠٢٤ مع نمو صافي الربح قبل الضريبة ليصل إلى ٤١٦ مليون درهم إماراتي، مسجلاً بذلك عائد قوي على حقوق الملكية وصل إلى ١٠,١٪.

بلغ صافي الربح ٣٨٥ مليون درهم إماراتي، وهو يمثل تحسناً نوعياً مقارنةً بخسارة قدرها ٢٧٥ مليون درهم إماراتي سُجلت في سنة ٢٠٢٣. يعود هذا النمو السنوي إلى الزيادة الملحوظة في صافي إيرادات الفوائد، والإدارة الفعالة والحكيمة لمخاطر الائتمان، وتطبيق تدابير فعّالة لضبط التكاليف.

أبرز النقاط لسنة ٢٠٢٤





بيان الأرباح أو الخسائر

- بلغ الربح قبل الضريبة لسنة ٢٠٢٤ مبلغ ٤١٦ مليون درهم إماراتي مقارنة بخسارة قدرها ٢٧٥ مليون درهم إماراتي لسنة ٢٠٢٣. وقد ساهم التطور القوي في المركز المالي، إلى جانب زيادة الأعمال ونمو الإيرادات المتنوع في دفع الأداء المالي للبنك.
- بلغ صافي الربح ٣٨٥ مليون درهم إماراتي، مما يعكس زيادة ملحوظة مقارنة بسنة ٢٠٢٣.
- ارتفع صافي إيرادات الفوائد بنسبة ٩١,٥٪ ليصل إلى ٤٢٩ مليون درهم إماراتي لسنة ٢٠٢٤ مقارنة بـ ٢٢٤ مليون درهم إماراتي لسنة ٢٠٢٣، مما أدى إلى ارتفاع الإيرادات التشغيلية إلى ٧٢٧ مليون درهم إماراتي.
- ارتفعت الإيرادات التشغيلية لسنة ٢٠٢٤ إلى ٧٢٧ مليون درهم إماراتي، بزيادة قدرها ١٦٨,٣٪ مقارنة بسنة ٢٠٢٣، مدعومة بشكل رئيسي بنمو صافي إيرادات الفوائد والإيرادات من الاستثمارات والعقارات مقارنة بخسائر لسنة ٢٠٢٣.
- انخفضت المصاريف التشغيلية بنسبة ٢٣,٨٪ من ٣٤٩ مليون درهم إماراتي لسنة ٢٠٢٣ إلى ٢٦٦ مليون درهم إماراتي لسنة ٢٠٢٤ نتيجة لتدابير فعّالة لضبط التكاليف، وقد انعكس ذلك في انخفاض نسبة التكلفة إلى الدخل من ١٢٨,٩٪ في ٢٠٢٣ إلى ٣٦,٦٪ في ٢٠٢٤.

بيان المركز المالي

- ارتفع إجمالي الموجودات بنسبة ١٠,٤٪ على أساس سنوي حيث بلغ ٤٣,٦ مليار درهم إماراتي، وذلك نتيجة نمو التمويل والتوسع في المحفظة الاستثمارية.
 - سجل صافي القروض والسلفيات ارتفاعاً بنسبة ١٠,٠٪ على أساس سنوي ليصل إلى ٢٤,٣ مليار درهم إماراتي، ما يعكس نمو حصة البنك في قطاعات رئيسية وإبرام صفقات بارزة في قطاع الخدمات المصرفية للشركات.
 - شهدت محفظة الأوراق المالية الاستثمارية الصافية نمواً بقيمة ٢,٤ مليار درهم إماراتي، وذلك نتيجة الإدارة الفعّالة للسيولة النقدية لدعم النمو.
 - ارتفعت ودائع العملاء بنسبة ١٢,٩٪ على أساس سنوي لتصل إلى ٢٩,٧ مليار درهم إماراتي.
 - وصل إجمالي حقوق الملكية إلى ٣,٨ مليار درهم إماراتي، محققاً نمواً بنسبة ٨,٦٪ على أساس سنوي، مدعوماً بشكل رئيسي بنمو الأرباح.
- حافظ البنك على مركز قوي ومستقر لرأس المال، حيث بلغ معدل كفاية الشقّ الأول من رأس المال ١٤,١٪ مقارنة بـ ١٣,٥٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣، مدعومةً بأرباح قوية. وبلغت نسبة رأس المال ١٥,٣٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، متجاوزةً نسبة ٢٠٢٣ البالغة ١٤,٧٪.



الملخص المالي

التغير	السنة المالية ٢٠٢٣	السنة المالية ٢٠٢٤	مقتطفات بيان الأرباح أو الخسائر (مليون درهم)
%٩١,٥	٢٢٤	٤٢٩	صافي إيرادات الفوائد
%٥٣٤,٠	٤٧	٢٩٨	الإيرادات من غير الفوائد
%١٦٨,٣	٢٧١	٧٢٧	الإيرادات التشغيلية
-	٢	(٤٤)	صافي (خسارة)/إسترجاع الانخفاض في قيمة الموجودات المالية
%١٤٩,٨	٢٧٣	٦٨٢	صافي الإيرادات التشغيلية
(%٢٣,٨)	(٣٤٩)	(٢٦٦)	مصاريف إدارية وعمومية
-	(٧٦)	٤١٦	صافي الربح/(الخسارة) قبل احتساب خسائر انخفاض القيمة لمرة واحدة (نتيجة فك الارتباط)
(%١٠٠,٠)	(١٩٩)	-	صافي خسارة انخفاض قيمة شركة تابعة محتفظ بها للبيع (نتيجة فك الارتباط)
-	(٢٧٥)	٤١٦	الربح/(الخسارة) قبل الضريبة
%١٠٠,٠	-	(٣٢)	مصروف ضريبة الدخل
-	(٢٧٥)	٣٨٥	صافي الربح/(الخسارة) للسنة

التغير	السنة المالية ٢٠٢٣	السنة المالية ٢٠٢٤	مقتطفات النسب الرئيسية (%)
%٧١,٤	%٠,٧	%١,٢	صافي هامش الفائدة
(%٧١,٦)	%١٢٨,٩	%٣٦,٦	نسبة التكلفة إلى الدخل
-	(%٧,٩)	%١٠,١	عائد على حقوق الملكية
-	(%٠,٧)	%٠,٩	عائد على الموجودات

التغير	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	مقتطفات بيان المركز المالي (مليار درهم)
%١٠,٤	٣٩,٥	٤٣,٦	مجموع الموجودات
%١٠,٠	٢٢,١	٢٤,٣	قروض وسلفيات، بالصافي
%٣١,٢	٧,٧	١٠,١	أوراق مالية استثمارية، بالصافي
%١٢,٩	٢٦,٣	٢٩,٧	ودائع العملاء
%٨,٦	٣,٥	٣,٨	مجموع حقوق الملكية
%٤,٠	٢,٥	٢,٦	الارتباطات والمطلوبات المحتملة

التغير	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	مقتطفات النسب الرئيسية (%)
(%٢,٣)	%٤,٣	%٤,٢	نسبة القروض الغير عاملة (صافي الخسائر الائتمانية والضمانات)
(%١,٢)	%٨٥,٩	%٨٤,٩	نسبة تغطية القروض الغير عاملة
(%٢,٤)	%٨٣,٨	%٨١,٨	نسبة القروض والسلفيات إلى ودائع العملاء
%٤,١	%١٤,٧	%١٥,٣	مجموع نسبة رأس المال
%٤,٤	%١٣,٥	%١٤,١	نسبة الشق الأول من رأس المال
%٤,٤	%١٣,٥	%١٤,١	نسبة الأسهم العادية في الشق الأول لرأس المال



الشيخ محمد بن سعود القاسمي، رئيس مجلس إدارة بنك الشارقة



وتعليقا على نتائج البنك، قال الشيخ محمد بن سعود القاسمي، رئيس مجلس إدارة بنك الشارقة: "نحن فخورون بأدائنا المتميز في عام ٢٠٢٤، والذي يعكس فعالية مبادراتنا الاستراتيجية في بيئة سوق ديناميكية. وقد أثبت اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة مرونته اللافتة من خلال تسجيل نمو صحي مستمر بفضل مبادرات التنوع الاقتصادي، التي تعزز قطاعات التجارة والاستثمار والثروات. وقد استغلنا هذه الفرص لتحقيق قيمة مضافة طويلة الأمد لعملائنا ومساهميننا ومجتمعنا. لقد دخل بنك الشارقة فصلاً جديداً مع فريق قيادي ديناميكي، يركز على نمو الأعمال، وبناء مصادر دخل جديدة، وتحسين عملياتنا، وتقديم خدمة استثنائية لعملائنا، وتعزيز موقعنا القوي في دولة الإمارات العربية المتحدة والمنطقة."

وأضاف الشيخ محمد بن سعود القاسمي: "بينما نتطلع إلى المستقبل، نحن ملتزمون تماماً بتحقيق نمو مستدام. وأود أن أعرب عن خالص امتناني لمجلس الإدارة والإدارة العليا وكافة موظفينا على تفانيهم وإخلاصهم. إذ كان لجهودهم الحثيثة الدور الأبرز في تحقيق إنجازاتنا."

السيد محمد خديري، الرئيس التنفيذي لبنك الشارقة



وعلق الرئيس التنفيذي، السيد محمد خديري قائلاً: "لقد كان عام ٢٠٢٤ استثنائياً لبنك الشارقة، حيث حقق البنك أرباحاً قياسية. وأنا سعيد جداً بأدائنا المتميز ونحن نواصل تعزيز أساسيات البنك. وتؤكد هذه النتائج أن استراتيجية التحول التي نتبعها تسير في الاتجاه الصحيح مدفوعة بتوسيع الأعمال، وتحسين الكفاءة التشغيلية، والإدارة الحكيمة للمخاطر، وتنمية الكفاءات. لقد أحرزنا تقدماً ملموساً في تعزيز بنيتنا التشغيلية، وتحسين استخدام الموارد، وتكييف نموذج أعمالنا لتحقيق نمو مستدام. كما تبرز نتائجنا أيضاً نجاح البنك في تقديم خدمات مالية عالية الجودة تلبي تطلعات واحتياجات عملائنا الكرام المتزايدة."

وأضاف السيد خديري: "يعد بنك الشارقة مؤسسة مالية قوية وموثوقة في المجتمع المحلي. ونحن نواصل الاستفادة من نقاط قوتنا الأساسية لبناء منصة متينة تعمل بكامل إمكاناتها في دولة الإمارات والمنطقة. وبفضل رؤيتنا الاستراتيجية الواضحة، يحظى البنك بموقع قوي للحفاظ على أداء متميز في عام ٢٠٢٥ وما بعده."

محمد خديري
الرئيس التنفيذي